رؤية مستقبلية لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة

سماح عبده علي زيد قمحان

قسم الإدارة و أصول التربية – كلية التربية – جامعة تعز

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v3i2.174

ملخص

هدف البحث الحالي إلى تقديم رؤية مستقبلية لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، ولتحقيق الهدف الرئيس من البحث، حددنا أهدافاً فرعية كان أولها: معرفة واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة، كما يراها الخبراء عينة البحث الحالي.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بنوعيه: التحليلي والذي تمثل في تحليل الأدبيات ذات العلاقة بالتعليم الجامعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتطويري من خلال تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الدور المفترض أن يقوم به التعليم الجامعي إزاء التنمية المستدامة في اليمن.

وتم استخدام اسلوب دلفي المعدل (Delphi)، لاستشراف مستقبل دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تطبيق استبانة كأداة للبحث على (21) خبيراً تم اختيارهم بطريقة قصدية من أساتذة الجامعات اليمنية ومجلس الاعتماد الأكاديمي وذوي الخبرة في مجال البحث، وفقاً للخطوات العلمية المتفق عليها. و تم استخدام معامل الفا كرونباخ، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، لتحليل بيانات البحث الحالي وتحقيق أهدافه. وفي ضوء ما سبق، توصل البحث الحالي إلى النتائج الآتية: أن واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة جاء بدرجة (صغيرة) في كل المجالات، حيث بلغ المتوسط الحسابي بوجه عام (1.27), كما تم التوصل إلى تقديم رؤية مستقبلية لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة، لكل المجالات الرئيسية المحددة بالبحث الحالي.

مقدمة:

التعليم الجامعي في أي مجتمع – شأنه شأن نظم التعليم الأخرى هو انعكاس لظروف المجتمع وقواه الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية، فهو يشتق خصائصه وصفاته شكلاً ومضمونًا من المجتمع الذي نشأ فيه، بعضًا منها مستمدة من ماضي هذا المجتمع، وخصوصيته التاريخية، وشخصيته الوطنية، ومنها ما يستمد من ظروف هذا المجتمع ومتطلبات مرحلة تطويره؛ نتيجة لما يتم من تفاعل بين مكونات المجتمع الطبيعية والاجتماعية والسياسية. كما أن حاجة التعليم الجامعي الماسة للقوى العاملة المؤهلة والمدربة فرضت طبيعة التحولات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والحاجة الماسة ليست لتحديث أجهزة الدولة فحسب، وإنما أيضًا لتطوير المجتمع، وتوفير قوة العمل اللازمة لسوق العمل وللتنمية المستدامة، (معروف، 2005: 24).

وتشير معظم الأدبيات المتعلقة بالتنمية على أن التعليم يعد حجر الاساس في عملية التنمية، وأن نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات يعتمد اعتماداً كبيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، ويرتبط التعليم الجامعي ارتباطاً مباشراً بالتنمية؛ كون الطالب هو محور عملية التنمية التي تساهم في اكسابه المعلومات والمهارات اللازمة من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة. كما يعدّ التعليم من أهم روافد التنمية بالمجتمع في كافة المجالات، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبنائه يساعد في توفير الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية، يساهم في بناء مجتمع قوي سليم يسوده الأمن

الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي، (عاشور، 2014: 84).

ومع التقدم المتسارع في العلوم المعرفية والتكنولوجية وتسهم في إرساء نهضة عملية تخدم العلمية التنموية، إلاّ أن دور التعليم الجامعي في اليمن ما يزال يتسم بالقصور إزاء التنمية المستدامة، وهذا ما أثبتته دراسة الدوش، (2003).

وفي ضوء ما سبق، ترى الباحثة أن التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية يواجه تحديات جمة لأداء دوره المناط به، أي أن هناك فجوة بين الخطط التنموية ومؤسسات التعليم الجامعي، كما أن عدد الخريجين من حملة البكالوريوس في التخصصات التقليدية في تزايد مستمر وفرص العمل محدودة ولا يوجد خطط واضحة لاستيعاب الخريجين وتوظيف طاقاتهم في مجالات تخصصاتهم العلمية بما يخدم العملية التنموية ويحقق استدامتها.

مشكلة البحث:

ظل التعليم الجامعي بعيداً عن أهداف التنمية في معظم دول العالم الثالث، ومنها اليمن، حتى أصبح محل اتهام الحكومات والشعوب – على حدٍ سواء – حيث أنه لم يقوم بدوره المنوط به تجاه تحقيق تطلعاتها الحاضرة والمستقبلية، فضلاً عن عمق الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل.

وأكد تقرير اليونيسكو 2015م إشكالية انفصام التعليم عن خطط التنمية – لا سيما – التنمية المستدامة بأبعادها وأهدافها، وفي هذا الصدد، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة تصورية وتاريخية بتبني برنامج 2030 للتنمية المستدامة، وللمرة الأولى وعلى هذا المستوى، يتم بجلاء إقرار دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها محركاً أساسياً للاستدامة والتي تعتمد على قدرة البلدان على وضع العلم في قلب استراتيجياتها الوطنية من أجل التنمية وتعزيز قدراتها واستثماراتها لمواجهة التحديات التي تواجهها، والتي ما يزال البعض منها مجهولاً، (تقرير اليونسكو للعلوم نحو عام 2030، 2018: 22).

وبناءً على ما ذكر فإننا نرى أن اليمن التي تأتي في ذيل قائمة دول العالم في قضايا التنمية المستدامة تعترف بذلك الحكومة من خلال تقاريرها الصادرة من الجهات ذات العلاقة أن تلك المكانة المتأخرة تعزى لغياب دور التعليم العالي وتحديداً التعليم الجامعي الحكومي والأهلي عن تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ومختلف المجالات ذات الصلة، مما انعكس سلباً على الوضع المعيشي والخدمي للمجتمع اليمني والذي أصبح مؤسفاً وفي تدهور مستمر.

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي: **ما الرؤية المستقبلية لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة؟**

أهمية البحث:

يكتسب البحث الحالي أهميته من عظم دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة في مجالات: التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية، التنمية التكنولوجية، كون التعليم الجامعي يمثل أولويات ملحة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، لا سيما وأن جميع المجتمعات أصبحت تمتلك قناعة بأن التعليم الجامعي هو أداة تحقيق الحياة الكريمة وهو سبيل ونهج التطور والتقدم والرفعة.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث الحالي في: "تقديم رؤية مستقبلية لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة "، وسوف يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- معرفة فلسفة وأهداف ووظائف ومميزات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل.

2- معرفة مفهوم وأهمية وأهداف وأسس ومبادئ وأبعاد التنمية المستدامة.

3- الكشف عن علاقة التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة،.

4- معرفة واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء (التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، والتنمية التكنولوجية) المستدامة"

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث الحالي بالآتي:

- الحدود الموضوعية: موضوعات التعليم الجامعي والتنمية المستدامة وعلاقة المتغيرين ببعض من خلال إبراز دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة.

- الحدود البشرية: اقتصر البحث الحالي على عينة مقصودة من الخبراء والمهتمين والعاملين في مؤسسات التعليم العالي ومجلس الاعتماد الأكاديمي في اليمن.

- الحدود المكانية: مؤسسات التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية.

- الحدود الزمانية: العام الجامعي 2020م- 2021م.

مصطلحات البحث:

تتحدد مصطلحات البحث في الآتي:

ثانياً: تعريف التعليم الجامعي: يقصد به:

- التعليم الجامعي كافة الأقسام العلمية في البرنامج الأكاديمي (البكالوريوس) في مؤسسات التعليم الجامعي التي يلتحق به الطلبة بعد حصولهم على الثانوية العامة وفق شروط وقواعد القبول، (المؤتمر العلمي الأول للتطوير الأكاديمي وضمان الجودة، 2018: 36).

- التعريف الاجرائي هو: واحد من أنواع التعليم في اليمن والذي تعارفت عليه قوانين وتشريعات التعليم العالي بالتعليم الجامعي الحكومي والأهلي والذي يسعى إلى تحقيق أهدافه ووظائفه وانشطته وبرامجه الفعّالة تجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية المستدامة.

ثالثاً: تعريف التنمية المستدامة: يقصد بها:

- الزيادة المستمرة في الدخل الفردي في فترة زمنية طويلة ويجب أن يصحب تلك الزيادة في الدخل ارتفاع في مستوى معيشة الفرد ورفاهيته وزيادة قدرة الفرد على الإنتاج وإصلاح ميزان المدفوعات"، (العليان، 2009: 3).
- التعريف الإجرائي: السياسات والاليات التي تهدف إلى تفعيل دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنة والتي سوف تتضمنه الاستراتيجية لتحقيق تطلعات الأجيال الحالية وبما لا يضر بمصالح وحقوق واحتياجات الأجيال القادمة في المستقبل.

منهج البحث:

فرضت طبيعة البحث الحالي وأهدافه استخدام المنهج الوصفي بمسارين، هما:

- **المسار الأول:** المسحي التحليلي: وذلك لجمع المعلومات والبيانات والمؤشرات عن واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة.
- **المسار الثاني:** التطويري: وذلك من خلل تقديم الاستراتيجية المقترحة بوصفها تعمل على تطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: دراسات سابقة:

1-دراسة الدوش، (2003)، بعنوان: " علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة القائمة بين أبحاث هيئة التدريس في جامعة عدن خلال السنوات الخمس الماضية، ومدى العلاقة بين الابحاث المنجزة من قبل عضاء هيئة التدريس وبين تحقيق التنمية المرجوة ومقدار الفائدة التي تحققت من دعمها نتائج تلك البحوث، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل نتائج منها: ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغياب خطة بحثية شاملة على مستوى الجامعة والكليات والأقسام.

2- **دراسة منير، ونعيما، (2008)، بعنوان:" جودة التعليم العالي وأهميتها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية جودة التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، وكانت أبرز النتائج: أن التطور الانساني والحضاري هو نتيجة المعرفة وهي بدورها تعد مدخل للتنمية المستدامة. لمواكبة التطورات والمتغيرات المتسارعة محلياً

وإقليمياً وعالمياً، لابد من النهوض التنموي الشامل لكل جوانب المجتمع.

3- **دراسة الحاج، (2016م)، بعنوان: "استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستدامة في اليمن".**

هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية لإنتاج المعرفة في جامعة صنعاء في ضوء احتياجات التنمية المستدامة في اليمن، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وكانت أبرز النتائج: أن جامعة صنعاء ما زالت تعاني من مشكلات وعوائق مادية وعوائق شخصية أدت إلى ضعف إنتاج المعرفة في الجامعة من خلال الدراسة التحليلية لواقع إنتاج المعرفة في جامعة صنعاء تم تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير إنتاج المعرفة في جامعة صنعاء كلية التربية أنموذجاً.

4- **دراسات أجنبية:**

1- **دراسة رايت وهورست(Wright and Horst)،T. ، N.2013)، بعنوان: " اكتشاف السر :ماذا يعتقد قادة الكليات عن الاستدامة في مؤسسات التعليم العالي؟"**

"Exploring the ambiguity: what faculty leaders really think of sustainability in higher education"

هدفت الدراسة إلى معرفة كيف تقوم قيادات هيئة التدريس في الجامعات الكندية بتصور التنمية المستدامة، والجامعات المستدامة، والدور الذي تلعبه في تحقيق مستقبل مستدام، والقضايا الرئيسية التي تواجه الجامعة، والمعيقات التي تحول دون تنفيذ مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أبرز النتائج: برهن أغلب المشاركين أن لديهم فكرة مسبقة عن التطوير المستدام، لكن القليل يعرف عن الجامعة المستدامة يرغب غالبية المشتركين في رؤية مؤسستهم مندمجة في مفاهيم الاستدامة في مجالات التعليم والأبحاث والعمليات اليومية.

5- **دراسة لانغ، (Lang،2015)، بعنوان: "هل ترتبط مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي مع الأداء"؟**

Campus sustainability initiatives " and performance: do they correlate"?

هدفت الدراسة إلى اختبار الفرضية التي تقول بأن هناك ارتباط بين مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي والآثار البيئية المباشرة لهذا الحرم الجامعي والذي تم قياسه من خلال مؤشرات الأداء البيئي. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكانت أبرز النتائج: وجود ارتباط محدود جدا بين أداء المؤسسة البيئي وتبني مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي لا يوجد أي ارتباطات`ذات دلالة إحصائية مهمة بين مبادرات الاستدامة في الحرم الجامعي واستهلاك كل من الطاقة، الغاز الأخضر، والماء.

مناقشة الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه الشبه بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات على أهمية التعليم الجامعي وأهمية دوره المناط به, كما اتفقت الدراسات على أهمية التنمية المستدامة ودورها في تطوير التعليم الجامعي وسبل تطويره وتوظيفه لخدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة, وايضاً اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

قدم البحث الحالي رؤية مستقبلية لتطوير دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وتحقيق التنمية المستدامة كما شمل البحث الحالي على تطوير التعليم الجامعي وذلك بتوظيف أبعاد التنمية المستدامة الرئيسية، وهي (البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي، اضافة الى البعد التكنولوجي)، وذلك من أجل تنمية التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية بشكل مستدام وحلّل البحث الحالي التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وواقعه من حيث تحقيق التنمية المستدامة.

الاطار النظري:

المبحث الأول: اتساقًا مع أهداف البحث الحالي، والذي جاء فيها معرفة فلسفة وأهداف ووظائف ومميزات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل، فأن الباحثة ستتناول هذا المحور على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم التعليم الجامعي:

عرف القطب، (2009) التعليم الجامعي بأنه: مرحلة عليا من التعليم ويختلف عن التعليم المدرسي، حيث يتعلم الطالب في مجال متخصص يؤهله للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن ينال إحدى الشهادات في تخصص معين أثناء دراسته الجامعية".

وتعرف الباحثة التعليم الجامعي بأنه: "تعليماً بعد المرحلة الثانوية له تخصصات متنوعة تختلف باختلاف مجالاته المتمثلة بأداء دوره المناط به".

ثانياً: أهداف التعليم الجامعي :

ترتبط أهداف التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة من خلال ما يلي: (عكاشة،2016: 47).

1-**أهداف معرفية:** تشمل كل ما يرتبط بالمعرفة والتطوير، والأبحاث والابتكارات، وتوفير مصادر المعلومات حول الموضوعات العلمية والتكنولوجية والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة .

2-**أهداف اقتصادية:** يعمل التعليم الجامعي على تطوير اقتصاد المجتمع ككل وتزويده باحتياجات من الموارد البشرية وتعزيز قدراتها البحثية والتكنولوجية للتفاعل مع المعرفة والتنمية، والخبرات للتغلب على مشكلات، وتنمية مهارات وقيم الاقتصادية.

3-**أهداف اجتماعية:** وهي التي تعمل على استقرار المجتمع وما يواجه من مشكلات اجتماعية.

ثالثاً: وظائف التعليم الجامعي:

يرى كل من الشخيبي (2014) وزيتون (2013) أن التعليم الجامعي يقوم بالعديد من الوظائف التي تعمل على تحقيق رغبات المجتمع ونموه، باعتبارها مصدراً لتنمية وتطوير رأس المال البشرى وتنمية المجتمع كما يلي:

1-إعداد القوى البشرية المؤهلة أكاديمياً ومهنياً وثقافياً في التخصصات المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومتطلبات سوق العمل من الوظائف المهنية المتخصصة الدقيقة.

2-البحث العلمي بهدف إيجاد حلول لمشكلات المواطنين والمجتمع، وتطوير المعرفة الإنسانية والأهداف التنموية في مختلف المجالات.

3-خدمة المجتمع وتنمية البيئة من خلال تقديم المعرفة، وتنمية المهارات، وغرس القيم والمبادئ الأخلاقية، ونشر المعرفة والثقافة بين أفراد المجتمع من خلال تبسيط المعارف.

رابعاً: التعليم الجامعي وسوق العمل:

تمثل مخرجات التعليم الجامعي القاسم المشترك لمفهوم تنمية الموارد البشرية المكون من قطبي التربية والاقتصاد، حيث تتركز مهمة القطاع الأول في الإعداد والتأهيل، بينما تتركز مهمة القطاع الثاني في توفير التوظيف والعمل للعنصر البشري، وبقدر ما يتم تظافر الجهود والتنسيق والدعم المتبادل بين هذين القطبين بقدر ما يتحدد مستوى الموائمة بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008: 73). كما أوضح الحبيب (2005: 74) أن هناك سياسات تسهم في تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل منها:

1-أن تقوم الجامعات بإجراء دراسة دورية تعمل على توقع احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة.

2-توثيق العلاقة بين احتياجات سوق العمل وسياسات القبول في المؤسسات الجامعية.

3-العمل على إنشاء وحدات للتنسيق الإداري والفني داخل الجامعات تستهدف زيادة فاعلية الاتصال بجهات العمل الحكومية والأهلية.

4-مشاركة القطاع الخاص في وضع خطط لمؤسسات التعليم الجامعي ليكون هناك موائمة بين المخرجات التعليمية وحاجة سوق العمل.

5-التركيز على الإرشاد لتوجيه الطلاب نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

6-تطبيق أساليب التعليم التعاوني لإزالة المعوقات والأسباب المؤدية إلى تدني مستوى توظيف خريجي الجامعات.

7-متابعة العمل في برنامج إعادة التأهيل للتخصصات التربوية بالتنسيق مع الجامعات ووزارة الخدمة المدنية.

8-توعية المجتمع بأهمية سوق العمل كمجال لتوظيف الشباب، وذلك من خلال الوسائل المختلفة ومن أبرزها الإعلام بكافة اشكاله ووسائله.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة: ولتحقيق أهداف البحث فإن (المبحث الثاني) يسعى إلى تحقيق الهدف الثاني والذي ينص على: **معرفة مفهوم وأهمية وأهداف وأسس ومبادئ وأبعاد التنمية المستدامة.** وسوف نتناولها على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة: أصبح تعريف التنمية المستدامة مرناً إلى أبعد الحدود واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم، ويمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها:

- "تلبية حاجات الحاضر، دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي اوالانسجام الاجتماعي". (الهيتي،2013، 77), ويمكن أن تعرف الباحثة التنمية المستدامة بأنها: " السعي المستمر لتحسين وتطوير نوعية حياة الفرد في كل المجالات الحياتية".

ثانياً: أهمية التنمية المستدامة:

اهتمت الدول المتقدمة والنامية على السواء بقضية التنمية المستدامة في كافة جوانبها البشرية والاقتصادية والاجتماعية، والأسباب العقلانية والدوافع المنطقية وراء هذا الاهتمام يعود بالدرجة الأولى إلى الرغبة في تحقيق طموحات اقتصادية تكفل للمواطن مستوى معيشة أفضل ومن عناصر التنمية الأساسية:) مدكور،2009، 51).

1-التنمية عملية مجتمعية داخلية.

2-التنمية تحتاج لكوادر بشرية مؤهلة.

3-التنمية عملية إبداع وابتكار ومحصلة لجهد بشري جاد ودؤوب.

ولقد أصبح الاستثمار في المعرفة ضرورة فارقة بين التقدم والتخلف، فمجتمع اليوم يتطلب التنمية المستدامة،" والتنمية المستدامة تتوقف على الاستثمار في المعرفة أي الاستثمار في النمو غير المحسوس، وهذا يعني الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات والهندسة الو ا رثية والتكنولوجيا الحيوية، أي لابد من الاستثمار في تثقيف العقل البشري إضافة إلى الأرض والمصانع، بشكل لا يسمح بهدر الموارد، كما تعمل التنمية المستدامة على كسر حدة التخلف، فالتخلف عقبة كبيرة في طريق التنمية. (إبراهيم، 2001، 33).

ثالثاً: أسس التنمية المستدامة:

كان لمؤتمر قمة الأرض دور كبير في ظهور مجموعة من الأسس المتعلقة بالبيئة والتنمية، وهذه الأسس منها ما هو ثقافي واقتصادي وبيئي واجتماعي وتتضمن (27) مبدأ وهذه بعض من هذه المبادئ: (الرحماني، 2009، ص66).

1. تدخل الإعلام والمشاركة في اتخاذ القرارات
2. محاربة التهميش والفقر.
3. قانون يخص المجال البيئي.
4. التعاون الاقتصادي الدولي.
5. دراسات الوقع.
6. دور النساء في التنمية.
7. دور الشباب في التنمية.
8. التعاون في دعم القرارات.
9. دمج البيئة وأبعاد التنمية الأخرى.
10. التضامن والتعاون.
11. المبادرة السلمية.
12. مساعدة الدول التي تعرف الكوارث، وما يمكن استنتاجه من هذه المبادئ هي أنها شمولية لجميع الميادين.

رابعاً: مبادئ التنمية المستدامة تتمثل المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تكوِّن المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها بالتالي:(السنبل،2001، 51)، (بارود، 2005، 33)، (الزنفلي، 2012، 61):

1-**الإنصاف:** تقوم التنمية المستدامة على العدالة المبنية على الإنصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

2-**التمكين:** أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعّالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.

3-**حسن الإدارة والمساءلة:** أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.

4-**التضامن:** بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى، من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

خامساً: أبعاد التنمية المستدامة:

هناك من يعرف التنمية المستدامة على **أنها** "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد (أبوزنط، وغنيم، 2006. ص39) ويرى باحثون آخرون أن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع ويمكن توضيح أبعاد التنمية المستدامة بالشكل التالي:

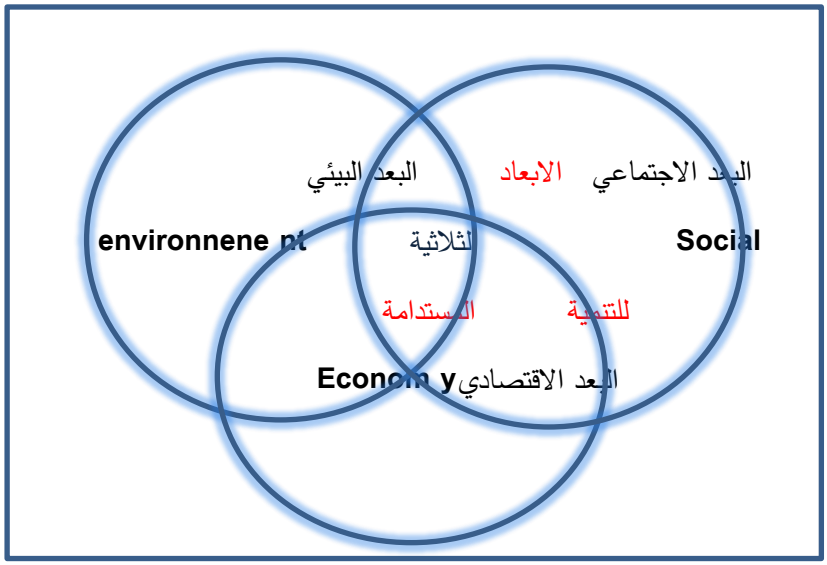

شكل (1) يوضح أبعاد التنمية المستدامة. .(باتر، 2003. ص195).

1) البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

التنمية الاجتماعية تشير إلى العلاقة بين البشر والطبيعة، والنهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الوصول للخدمات الصحية، والتعليمية، مع توفير الأمن، واحترام حق الإنسان، وتنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع االقرار مع كفالة احترام النسيج الثري الذي يمثل التنوع الثقافي والاجتماعي، وتمكين أعضاء المجتمع من تقرير مستقبلهم. (الهيتي، 2014. 114).

وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي: (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 2002، 17).

أ. القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.

ب. دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.

ج. تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

د. تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.

هـ. الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا البلدان الأقل نموًا.

و. كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.

ز. تهيئة "بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية.

ح. تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.

ط. تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

والتنمية المستدامة في بعدها البشري تعني العمل على تحقيق التقدم الذي يهدف إلى تثبيت نمو السكان، للأهمية البالغة التي تكمن في النمو المستمر للسكان، والذي يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات بتوفير الخدمات، والذي بدوره يحد من التنمية ويضعف قاعدة الموارد الطبيعية للسكان، الأمر الذي

يتطلب توسيع المناطق الحضرية، والنهوض بالتنمية القروية، مع إعادة توجيه الموارد وتخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، مع تحسين الرعاية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري، (ناجي، 2015. 55).

1) البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

إن النمو يحدث تلقائيًا، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير، وتتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة؛ بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات، وبالتالي، فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية. فالتنمية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، (عبد القادر، 1999، 17).

بمعنى آخر، هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي حيث أبان فترة زمنية معينة عادة تكون عامًا؛ كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي إبان فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية. في حين أن التنمية الاقتصادية تعدّ عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي في غضون فترة زمنية طويلة نسبيًا. ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي. يصاحب ذلك تغيرات بنيانية، تتمثل بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل. فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة. وتعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج. ووفق هذا التعريف، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:(Bruxelles, 2004: 22)

أ. الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.

ب. حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

ج. حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.

د. ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

وأبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في هيكلية المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة، من أجل القضاء على مسببات التخلف بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر، ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع، وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم وتقديم الرعاية الصحية. هذه المعالجة تتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها. والواقع أن العمل على وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. ، (Seuil, 2003: 77).

3) البعد البيئي للتنمية المستدامة:

تعمل التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي على حماية وسلامة النظم وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث الخلل في مكونات البيئة للأرض والماء والهواء، (السعيد،2012 ، 47).

وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصراً أساسياً ضمن أي

نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة، (ناصر، 2010. 21).

كما تعتمد التنمية المستدامة بيئياً على إدارة مسؤولية الموارد الطبيعية والبشرية والتي تعمل على الإبقاء بحاجة الأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة، (الحبال، 2003. 3). ويضيف، محمد وعمر، (2008، ص22) وكريم وآخرون، (2010، ص55) إلى هذه الأبعاد بعداً آخر للتنمية المستدامة وهو البعد التكنولوجي.

4) البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة:

يستنتج أن التنمية المستدامة تعني التحول ولاسيما في الدول الصناعية إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ في استعمال التكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية. حيث أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم لعملية التغيير والتطوير في أقل وقت وجهد واقل تكلفة، (محمد، 2015. 81).

ويقصد بالتكنولوجيا في المؤسسات الجامعية استخدام وتطبيق كل ما يتوصل له التقدم العلمي من أجهزة وأدوات حديثة تستخدم في منظمات التعليم الجامعي، مثل تكنولوجيا الحاسب الآلي، وتكنولوجيا الاتصالات والتحول الرقمي. (سلامة،2001، 62)

وأضحى لزاماً أن تتغير الجامعات من مرحلة التعليم التقليدي إلى مرحلة الجامعة الرقمية في إداراتها وهيكليتها وعملياتها التنظيمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى المساهمة في إعداد واستدامة أجيال جديدة لديها من المهارات العلمية والكفايات ما يمكنها من التعامل مع عالم اليوم الرقمي، كما ويتطلب التميز في الأداء ضرورة القدرة على مواصلة العمل باستخدام التقنيات الحديثة، حيث أن رغبات المستهلكين الجديدة والمنافسين وظهور تقنيات جديدة كل ذلك يدعوا إلى تقديم أنواع جديدة من السلع والخدمات، وهذا يعني استخدام تقنيات حديثة في التشغيل. (اللوزي، 2002، ص22).

سادساً: أهداف التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي التنمية التي تتضمن ايجاد نظام اجتماعي، واقتصادي، وبيئي، وتكنولوجي، بحيث يهدف كل منهما إلى ايجاد علاقات متداخلة لمرتكزات التنمية المستدامة والأهداف المرتبطة بكل منها. (الحوت وشاذلي، د.ت: 27). ويمكن توضيح أهداف التنمية المستدامة بالشكل التالي:

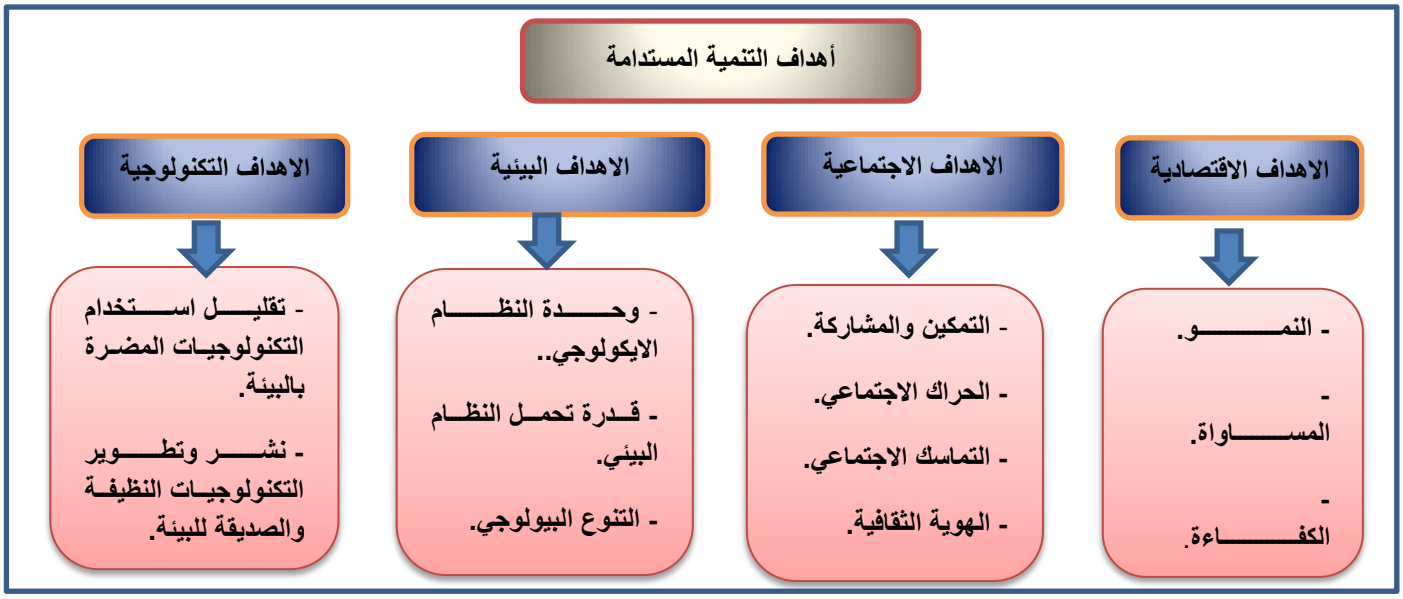

شكل (2) يوضح أهداف التنمية المستدامة (دوجلاس.2000، ص6).

المبحث الثالث: التعليم الجامعي والتنمية المستدامة:

للتعليم الجامعي مكانة استراتيجية ودور حيوي في المجتمع ومسئوليات لا تستطيع أية مؤسسة أخرى القيام بها، كما أنها تعكس مستوى تقدم المجتمعات خاصة مع ظهور نظريات رأس المال البشرى بالإضافة إلى أهمية التصنيفات العالمية للجامعات من أجل التنمية وتقدم الدول،

حيث تعتبر الجامعة جزءاً من الأجزاء الرئيسية لتحديث المجتمع، ومن مهامها الرئيسية توفير التعليم ونشر ثقافة ومتابعة البحوث العلمية، والاندماج في المجتمعات المتنوعة.

ولتحقيق أهداف البحث فإن (المبحث الثالث) يسعى إلى تحقيق الهدف الثالث الذي ينص على: **الكشف عن علاقة التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة**، وسوف يتم تناوله على النحو الآتي:

علاقة التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة:

تعد العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية المستدامة علاقة تبادلية عضويه، فالتنمية بمفهومها الشامل تعني عملية تحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإشباع الحاجات الأساسية للفرد، وزيادة متوسط دخله، وتحقيق مطالبة وطموحاته، وتوسيع خياراته، والتنمية بهذا المفهوم تستند إلى التعليم بصفه عامة وإلى التعليم الجامعي بصفه خاصة لإحداث التنمية المستدامة والمساهمة في استمرارها، والتعليم الجامعي وسيلة لإعداد الشباب للعمل المنتج، وتأهيلهم لدخول سوق العمل، ويعتبر الحفاظ على فرص العمل المتاحة، وإيجاد فرص عمل جديدة للاستفادة من الموارد البشرية، والحد من البطالة على رأس أولويات الدولة، (مرشد، 2000: 11).

وتعد مؤسسات التعليم الجامعي هي المؤسسات المسئولة عن قيادة المجتمع نحو مستقبل مستدام عن طريق تقديم المعرفة، والتدريب، و تعليم القادة وتعزيز التقدم والمشاركة المجتمعية، ومن خلال محاكاة المجتمعات المستدامة في حرمها الجامعي، وإجراء الأبحاث لتحقيق الاستدامة، ويبدو أن اهتمام القيادات الأكاديمية في التعليم بالتنمية المستدامة يتزايد بالفعل، وخاصة في التعليم الجامعي الذي يؤدي إلى الالتزام بالتنمية المستدامة ويشجع الجامعات على المشاركة، (Waas, etal, 2012: 11).

ويمكن النظر إلى الجامعة من زاوية إنتاجها للقوى البشرية؛ على أنها مؤسسة إنتاجية، لأنها تنتج الكفاءات والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية في المجتمع، ويمكن النظر إلى الجامعة على أنها استثمار في الموارد البشرية، باعتبار أن رأس المال البشري يمثل أهمية حيوية، فبناء المصانع والمدارس والمستشفيات أمر سهل، ولكن الأُطر البشرية المدربة من مهندسين ومعلمين وأطباء لهذه المؤسسات يعتبر عملية أساسية وتحتاج إلى وقت طويل، (آدم،2006، 46).

فالعلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة علاقة وطيدة؛ إذ إن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم دون تعليم جيد، ولتحقيق التنمية المستدامة يلزم تغيير طرق معيشتنا الحالية، وهنا تكمن الصعوبة؛ ولهذا كان لا بد من تشييد مفاهيم بواسطة التعليم، وعليه فإن التعليم يُعد مدخلاً لقضايا التَّنمية المستدامة، وإذا ما اتخذ المعلمون قضايا التَّنمية المستدامة على محملِ الجد فسوف يكونون قادرين على الرَّبط بين أبعاد التَّنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، (Zenelaj, 2013: 231).

ويمكن توضيح العالقة الديناميكية بين التعليم الجامعي وأبعاد التنمية المستدامة بالشكل التالي:

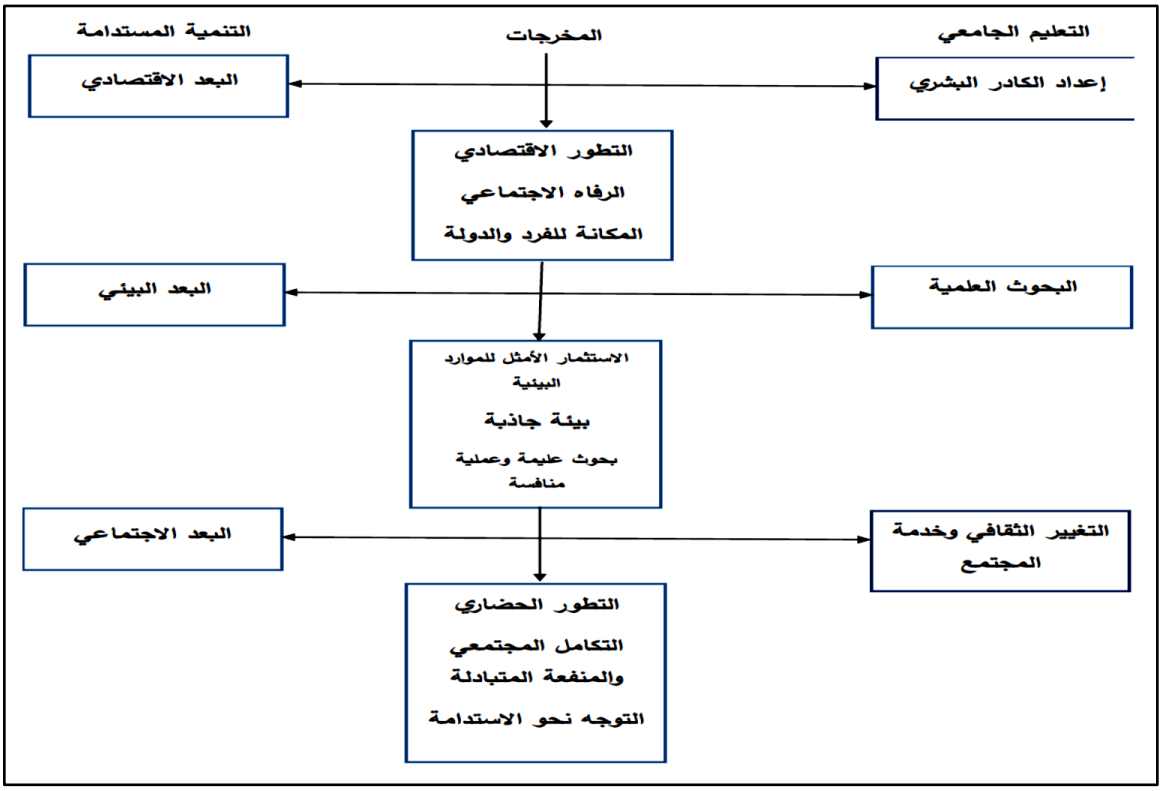

شكل (3): يوضح العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية المستدامة، (الكردي، 2016: 55)

واقع التعليم الجامعي في اليمن إزاء أبعاد التنمية المستدامة:

إن نظام التعليم الجامعي في اليمن يتصف بأزمة بنيوية تشمل كل مستوياته وهو انعكاس لازمة الدولة وغياب مشروعها الحداثي، ووفقاً لذلك يمكن القول في اليمن نظام تعليمي ذو جودة ونوعية رديئة لا يعمل على تجسير الفجوة بين الجنسين ولا يرتقي بمهارات ومعارف الأفراد ولا يضيف إلى المجتمع وهذا التردي يفقد التعليم هدفه الإنمائي والإنساني وينعكس سلباً في تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة واستدامتها. حيث يشير المؤرخ الأمريكي الشهير بول كيندي في كتابه الموسوم ب الاستعداد للقرن الحادي والعشرين إلى اليمن في نصف سطر فيقول في اليمن يعاني كل نظام التعليم من الكأبة.

وهنا يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية أن أخطر مشكلات التعليم في الوطن العربي تتمثل في تردي نوعيته، وعدم مواكبته لمتطلبات التنمية المستدامة، فالتنمية في اليمن لا تكمن مشكلتها في اكتساب المعرفة الفنية والأدوات التكنولوجية واستخدامها، بل في القدرة على خلق تنظيم اجتماعي ملائم لعملية التنمية البشرية، وامتلاك القائمين على التخطيط التنموي المعرفة الكاملة بالظروف البنائية والهيكلية التي تنتظم فيها الأفراد والجماعات، وخلق القدرة والرغبة والاستعداد على تقبل عمليات التحديث والتنمية (أي تقبل التجديد) .معنى ذلك ان التنمية البشرية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إدخال تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والثقافي أي في الإطار المرجعي العام ، من خلال : إيجاد وبناء أُطر وأنساق تنظيمية مدنية جديدة، نظم واساليب الإدارة الحديثة ، قيادات مدربة ذات قدرة على تحمل المسؤولية والأعمال الجديدة ، فالتنمية لا يتوقف تحققها على العوامل التكنولوجية والاقتصادية وإنما على حسن الأداء التطبيقي و التوظيف الأمثل للثقافة والمعرفة بكافة عناصرها . ومن هنا تبرز أهمية سوسيولوجية التنمية كعلم متخصص يدرس الشروط الاجتماعية والثقافية لعملية التنمية المستدامة

والظواهر المصاحبة لها او المترتبة عليه.(الصلاحي، 2009، 34).

حيث أن المطلوب من نظام التعليم الجامعي في اليمن أن يكون مرتكزاً أساسياً لبناء مجتمع المعرفة وهذا الأخير نعرفه بأنه المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع النشاط المجتمعي ولإقامة مجتمع المعرفة خمسة أركان هي:(الصلاحي،2009: 37).

1-إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح.

2-النشر الكامل للتعليم راقي النوعية.

3-تعميم البحث والتطوير التقاني في جميع النشاط.

4-إنتاج المعرفة وتعميمها.

5-تأسيس نموذج معرفي أصيل ومنفتح ومستنير.

وفي ضوء ما سبق فإن هناك تغيرات يتعايشها واقع التعليم الجامعي أدت إلى ضعف كفاءته تجاه التنمية المستدامة على الوجه المطلوب منه من هذه التغيرات ما يلي:

1) التغيرات في التنمية الاجتماعية:

لعل أبرز التحديات والهموم التي تواجه التعليم الجامعي اليمني، هو الزيادة السكانية الجامعية المقرونة بتصاعد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، فبجانب ارتفاع النمو السكاني في المجتمع اليمني فانه يتصف بالتركيب الديموجرافي الفتي، حيث تشير البيانات الرسمية أن اكثر من (50%) من سكان اليمن بين سن (6) سنوات و (26) سنة وهذا يعني أن أكثر من (60%) من السكان في سن التعليم. (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2009، ص144).

ومن العوامل الاجتماعية المؤثرة في أداء الجامعات اليمنية، الهجرة الداخلية او النزوح السكاني إلى المدن الرئيسية، والتي هي من أهم الاختلالات الهيكلية للسكان في كل من الحضر والريف، إذ أن ارتفاع الأجور وتوفر فرص أفضل للعمل خارج القطاع الزراعي قد جعل الهجرة من الريف إلى المدينة خلال السنوات الماضية من أهم المعوقات التي تواجه قطاعي العام والجامعي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مخرجات الأول وارتفاع مدخلات الثاني وزاد من مشكلات تضخم اعداد الطلاب في الجامعات، (عبود،2010: 46).

2) التغيرات في التنمية الاقتصادية:

مما سبق نجد أن الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي يفرض تحديات وأعباء جديدة تدفع إلى تجديد التعليم الجامعي من حيث تطوير بنيته، وتنوع مسارات الاختيار أمام الطلاب، والبحث عن أنماط وأساليب جديدة للتعليم ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي بإنشاء جامعات جديدة وما يتطلبه ذلك من موارد بشرية ومادية لمواجهة الزيادة السكانية، وفي الاتجاه المواكب للطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، (شرف الدين،2008: 31).

تخصص الدولة (3%) فقط من ميزانيتها على التعليم الجامعي، وهذه النسبة تعد ضئيلة جداً مقارنة مع ما يجب أن تحصل عليه مؤسسات التعليم الجامعي لنهوض بها تجاه التنمية في البلد، كما أن الدولة لم تفعل دور الجامعات نحو الشراكة مع القطاعين العام والخاص مما أدى إلى جمود نشاط الجامعات الاستثماري، (وزارة التخطيط والتعاون،2006: 29).

كما أدت التحولات الاقتصادية في اليمن إلى السماح بفتح الجامعات الأهلية التي تهدف إلى الربح دون التركيز إلى جودة التعليم فيها كما ذكرنا سابقا نتيجة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، وعدم قدرة الجامعات الحكومية استيعاب الكم الهائل من مخرجات الثانوية العامة، ولأن التعليم الجامعي لم يواكب احتياجات التنمية وحاجة سوق العمل وبالتالي لم يسهم اسهاماً حقيقياً في نمو الاقتصاد الوطني، ونتيجة للنمو السكاني واحتياجات التنمية وغياب السياسات الاقتصادية وتدني مستوى الأداء والإنتاج وتدهور العملة الوطنية كل ذلك أدى إلى تقليص الموازنة العامة التي تصرف على التعليم الجامعي الأمر الذي فرض عليها اعادة النظر في طرق التمويل

لـه مـع دفـع الجامعـات إلـى إيجـاد مصـادر تمويـل ذاتيـة تعتمـد علـى اسـهام المجتمـع وقـد ظهـر ذلـك جليـا فـي السـماح للجامعـات الحكوميـة باعتمـاد النظـام المـوازي فـي التعلـيم والـذي وفـر دخـلاً اضـافياً للجامعـات الحكوميـة مـن الرسـوم التـي فرضـتها علـى الطـلاب فـي هـذا النظـام، (القربي،2000: 6).

3) التغيرات في التنمية البيئية:

إن التعليم الجامعي في اليمن لم يؤدي دوره المناط به تجاه التنمية البيئية المستدامة نتيجة لوجود عوامل أدت إلى إعاقة دوره نحو البيئة ومن هذه العوامل ما يلي: (عامر،2013).

1- غياب الوعي البيئي لدى الموارد البشرية بالجامعات اليمنية.

2- قصور في القوانين والتشريعات اليمنية الخاصة بحماية البيئة.

3- ضعف تشجيع الدولة للمفكرين والمبدعين في الاستثمار البيئي السليم.

4- ضعف علاقة الجهات الحكومية بمؤسسات التعليم الجامعي في هذا الجانب.

5- عدم وجود ميزانية خاصة تدعم العاملين وتشجع إقامة انشطة تعليمية وبرامج مشتركة هدفها الاهتمام بالبيئة.

6- الهدر واستنزاف بعض الموارد الطبيعية من قبل الدولة والمجتمع على حدٍ سواء بدون وعي ولا رؤى تعليمية مجتمعية لإدراك المخاطر المترتبة على ذلك اقتصادياً وبيئياً.

7- ضعف البرامج التوعوية والإرشادية التي تفعّل الدور المشترك بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الانتاج.

4) التغيرات في التنمية التكنولوجية:

تحاول الجامعات اليمنية مواكبة هذا التطور ودمج التكنولوجيا في النظام التعليمي، حيث عملت وزارة التعليم الجامعي والبحث العلمي على وضع الخطط الكفيلة لتحسين القدرات التقنية والاتصالات في مؤسسات التعليم الجامعي، وأدت هذه الجهود إلى صياغة سياسة وطنية لتقنية المعلومات في مجال التعليم الجامعي، تبعتها خطة وطنية رئيسية لتقنية المعلومات والاتصالات في التعليم الجامعي في اليمن، ثم تلتها خطة تنفيذية تم تطويرها بالتعاون مع مستشارين هولنديين، الهدف من هذه المشاريع والخطط للتعليم الجامعي الحكومي هو تأسيس بنية تحتية لتقنية المعلومات والاتصالات التي تقود إلى استخدام وتطوير تقنية المعلومات والاتصالات في الجامعات اليمنية، علماً بأن التقنية السريعة للاتصالات والمعلومات تعتبر جزءاً مهما من الخطة الرئيسية للتحول إلى الحكومة الالكترونية. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007، 29).

كما أن التحدي الذي يواجه الجامعات اليمنية في مواكبتها للتغيرات التكنولوجية يكمن في توفير الاجهزة والمعدات اللازمة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالمهارات الكافية لاستخدام التقنيات الحديثة لتوظيفها في عملية التعليم والتعلم، وكذلك تزويد الطلاب بالمهارات التقنية اللازمة للتعامل مع هذه التقنيات، (شرف الدين، 2008: 169). ومن الملاحظ أن الأجهزة المستخدمة في الجامعات اليمنية أصبحت قديمة، ولم يتم تحديثها منذ سنين عديدة، كما أنها ليست مناسبة لإعداد الطلاب إعداداً علمياً كافياً، يتفق مع متطلبات العصر الحاضر، كما يلاحظ أيضاً ضعف البنية التحتية في المجالات الفنية والتقنية في هذه الجامعات، فغياب شبكة الاتصالات السريعة، وضعف الاستثمارات في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات، قد حرم الجامعات اليمنية من الاستفادة القصوى مما توفره تلك التقنية من امكانات وطاقات يمكن الاستفادة منها في عمليات التدريس، والبحث العلمي، كما تفتقر الجامعات اليمنية بشكل عام للمختبرات والتقنيات الحديثة والتجهيزات والمواد المعملية والدوريات الأجنبية الحديثة، (الصوفي، 2013: 10). كما أن الجامعات اليمنية لم تتعاون مع الشركات المتخصصة ولا الجامعات العالمية، لا في إنتاج التكنولوجيا ولا في استخدامها من أجل الاستفادة من خبراتهم في إنتاج البرامج المشتركة والمعتمدة على التكنولوجيا، كما أنه لم تتوفر الأجهزة التكنولوجية الكافية ولم تستخدم التكنولوجيا في قاعة المحاضرات، ولا في العمل الإداري، وعليه لم تجر أية تدريبات متخصصة في استخدامها إداريا وتعليمياً، كما لا يوجد فرع علمي متخصص في استخدام التكنولوجيا في الجامعات اليمنية، (العبيدي، 2003، 22).

الفصل الرابع منهجية البحث وإجراءاته

أولاً: منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي والذي تمثل في تشخيص واقع دور التعليم الجامعي اليمنية إزاء التنمية المستدامة في ضوء مجالاتها التي تضمنتها أداة البحث.

ثانياً: الأسلوب المتبع في إجراءات البحث:

- **أسلوب دلفي المعدل:**

استخدمت الباحثة أسلوب دلفي المعدل حيث أنه في حال الحصول على نسبة إجماع تزيد عن (68%) بين الخبراء في الجولة الأولى فلا داعي أن يذهب الباحث إلى الجولة التي تليها.

ثالثاً: مجتمع البحث:

تمثَّل مجتمع البحث من خبراء التربية في تخصصات أصول التربية، والإدارة والتخطيط التربوي في كليات التربية بالجامعات اليمنية الحكومية، وخبراء الجودة والاعتماد الأكاديمي في مجلس الاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.

رابعاً: عينة البحث وخصائصها:

أ) عينة البحث: تم تحديد واختيار عينة البحث في مرحلتين هما:

– **المرحلة الأولى: مرحلة التحكيم:** حيث تم اختيار عينة في التحكيم الأولي للاستبانة وكان عددهم (12) خبيراً، و تم عرض الاستبانة على عدد من الخبراء لتحكيم الاستبيان بصورته الأولية.

– **المرحلة الثانية: مرحلة التطبيق:** تم اختيار عينة لتطبيق اسلوب دلفي المعدل، حيث تم عرض الاستبانة بصورته النهائية على عدد من الخبراء، وكجولة أولى لتطبيق اسلوب دلفي المعدل،

ب) خصائص عينة البحث: تم تصنيف أفراد عينة البحث (الخبراء) البالغ عددهم (21) خبيراً، من خلال تحديد بعض المتغيرات الديموغرافية مثل: التخصص، الدرجة العلمية، مكان العمل.

خامساً: أدوات البحث وخطوات إعدادها:

1) أداة البحث: استخدمت الباحثة أداة من نوع استبانة وذلك لجمع استجابات الخبراء حول درجة التحقق وموافقتهم لتطوير دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في إزاء التنمية المستدامة.

2) خطوات إعداد الأداة:

أ) إجراء دراسة تحليلية لجهود التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية وواقعه إزاء التنمية المستدامة من خلال تقصي التقارير السنوية، والتحليل الوثائقي لواقع دور التعليم الجامعي إزاء التنمية المستدامة.

ب) تحديد المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها في صياغة مفردات الاستبانة.

3) تصميم أداة البحث: قامت الباحثة بصياغة فقرات الاستبانة على النحو التالي:

– **صياغة فقرات الاستبيان بصورته النهائية:** إذ تألفت الاستبانة من (51) فقرة لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة وقد بلغ عددها (4) مجالات، احتوت على (51) دوراً، وهي: المجال الأول: دور التعليم الجامعي في التنمية الاجتماعية واحتوى على (14) دوراً.

المجال الثاني: دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية واحتوى على (13) دوراً.

المجال الثالث: دور التعليم الجامعي في التنمية البيئية واحتوى على (13) دوراً.

المجال الرابع: دور التعليم الجامعي في التنمية التكنولوجية واحتوى على (11) دوراً.

جدول (1) *يوضح صياغة أداة البحث*

م	اسم المجال	عدد الفقرات
المجال الأول	دور التعليم الجامعي في التنمية الاجتماعية	14
المجال الثاني	دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية	13
المجال الثالث	دور التعليم الجامعي في التنمية البيئية	13
المجال الرابع	دور التعليم الجامعي في التنمية التكنولوجية	11
	الاجمالـــــي	51

سادساً: المقياس المستخدم في أداة البحث:

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي (Likert–3) (1–3) لتحديد درجة إجابة الخبراء على فقرات الأداة في واقع دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة , والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (2) *تدرج المقياس الثلاثي المستخدم في الأداة*

درجة موافقة الخبراء		
3	2	1
كبيرة	متوسطة	صغيرة

سابعاً: صدق أداة البحث:

قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة البحث على النحو الآتي:

1) اختيار لجنة محكمين من المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي، من الجهات (جامعة تعز، جامعة إب، وجامعة صنعاء، وجامعة عدن، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بلغ عددهم (12) خبيراً باعتبارهم محكمين وخبراء في التحكيم.

2) تم توزيع أداة البحث على لجنة الخبراء المحكمين ومتابعتهم سواءً من خلال اللقاء بهم أو من خلال التواصل معهم عبر البريد الإلكتروني والتواصل التليفوني بهدف توضيح الغرض من أداة البحث والرد على الاستفسارات.

3) تم اعتماد نسبة الاتفاق (80%) معيارًا لاعتماد الفقرة، بحيث تحصل كل فقرة على نسبة الاتفاق المحددة، وحذف الفقرة التي تحصل على أقل من(80%)، بعد عملية التحليل لنتائج المحكمين باستخدام القانون الآتي :-

$$\text{صدق الأداة} = \frac{\text{عدد فقرات منتمية}}{\text{عدد المحكمين}} \times 100$$

ثامناً: ثبات أداة البحث:

نظرًا لصغر حجم العينة وفق أسلوب البحث المُعتمد فقد تم التحقق من ثبات أداة البحث باستخدام وحساب معامل الفا– كرو نباخ و يمكن توضيح معامل الفا كرونباخ – (Cronbach–Alpha) لمعرفة الاتساق الداخلي لأداة البحث كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3) *الاتساق الداخلي لكل مجال باستخدام معادلة الفا كرونباخ للمحور الاول (الواقع والأهمية)*

المجال	اسم المجـــــــــــــال	الواقع	
		عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
الأول	**دور التعليم الجامعي في التنمية الاجتماعية**	**14**	**0.923**
الثاني	**دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية**	**13**	**0.940**
الثالث	**دور التعليم الجامعي في التنمية البيئية**	**13**	**0.919**
الرابع	**دور التعليم الجامعي في التنمية التكنولوجية**	**11**	**0.730**
الاجمـــــالي		**51**	**0.965**

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1–المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى موافقة (الخبراء) عن كل فقرة ومجال من فقرات ومجالات الاستبانة.

2-الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات عينة البحث (الخبراء) لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ولكل مجال من المجالات الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

3-الأوزان النسبية لتحديد استجابات أفراد عينة البحث نحو دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.

4-اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

عاشراً: تحديد معيار الحكم على مستوى نتائج البحث:

وبذلك فإن الحدود الحقيقية لخلايا المقياس توضح بالجدول التالي:

جدول (4) *حدود بدائل المقياس الثلاثي*

درجة البديل		3	2	1
حدود البديل	من	2. 34	1.67	1
	إلى	3	2.33	1.66
المقياس المستخدم للواقع		كبيرة	متوسطة	صغيرة

عرض النتائج ومناقشتها:

بعد أن قامت الباحثة بتطبيق أداة بحثها وإخضاعها للتحليل الإحصائي من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية (Spss) وتكميم استجابات عينة البحث، فقد قامت الباحثة بعرض النتائج وتفسيرها سعياً منها لتحقيق أهداف بحثها، ومنها **الهدف الخامس** للبحث والذي ينص على: **معرفة واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء (التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية، التنمية التكنولوجية) المستدامة"** وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بمعرفة واقع دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى مجالات الأداة ككل وتفسيرها:

ولمعرفة استجابات عينة البحث حول دور التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية تجاه تحقيق التنمية المستدامة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (5) *المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية والدلالة اللفظية للمجالات الرئيسية للبحث*

م	المجال	اسم المجال	درجة التحقق من الواقع				
			الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	الأول	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الاجتماعية	1	1.40	0.424	%47	صغيرة
2	الثاني	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الاقتصادية	2	1.26	0.37	%42	صغيرة
3	الثالث	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية البيئية	4	1.20	0.34	%40	صغيرة
4	الرابع	دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية التكنولوجية	3	1.22	0.21	%41	صغيرة
الاجمـــــــــالي				1.27	0.336	%43	صغيره

يتضح من الجدول السابق الآتي:

– أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية المستدامة بوجه عام جاء بدرجة (صغيرة) على المستوى الاجمالي للمجالات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.27)، وانحراف معياري بلغ (0.336)، وبوزن نسبي بلغ (43%)، لجميع المجالات المحددة للبحث, كما تبين من الجدول السابق أن قيم المتوسطات الحسابية للمجالات الرئيسة للبحث بوجه عام قد تراوح ما بين القيمتين (1.40–1.22)، وانحراف معياري تراوح بين القيمتين (0.424–0.21)، وبوزن نسبي تراوح بين القيمتين (47%–41%), إذ حصل المجال الأول على متوسط حسابي بلغ (1.40)، وانحراف معياري بلغ (0.424)، ووزن نسبي بلغ (47%)، بينما حصل المجال الثاني على متوسط حسابي بلغ (1.26)، وانحراف معياري بلغ (0.37)، ووزن نسبي بلغ (42%)، بينما حصل المجال الثالث على متوسط حسابي بلغ (1.20)، وانحراف معياري بلغ (0.34)، ووزن نسبي بلغ (40%)، وجاءت نتيجة المجال الرابع بمتوسط حسابي بلغ (1.22)، وانحراف معياري بلغ (0.21)، ووزن نسبي بلغ (41%)، على التوالي.

– تفاوت ترتيب المجالات الرئيسية للبحث وفق المتوسط الحسابي، إذ احتل مجال" دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية الاجتماعية" الرتبة الأولى، وجاء مجال" دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية الاقتصادية" في الرتبة الثانية، بينما جاء مجال" دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية التكنولوجية" في الرتبة الثالثة، وجاء مجال" دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في تحقيق التنمية البيئية" في الرتبة الرابعة.

وتعزى الباحثة هذه النتيجة المنطقية والتي تحاكي واقع التعليم الجامعي اليمني الذي يظهر الفجوة بين التعليم الجامعي وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية، وكذا التنمية التكنولوجية من منظور مستدام. ويتجلى ذلك القصور من خلال غياب تنفيذ المبادرات والخطط التنموية الهادفة إلى تجسيد

العلاقة المفترضة بين التعليم ومستهدفات التنمية المستدامة.

وحتى نستطيع إعزاء النتائج بشكل أكثر شفافية، سوف نناقشها في سياق كل مجال على حده ووفقاً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية كما وردت، وعلى النحو الآتي:

المجال الأول: واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية الاجتماعية المستدامة:

لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية الاجتماعية استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

م	الفقـــــــــرات	الرتبة وفق	درجة التحقق من الواقع			
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تحقيق الاتساق بين رسالة الجامعة وأهداف المجتمع وتطلعاته.	3	1.52	.512	%51	صغيرة
2	ربط المناهج والبرامج التعليمية باحتياجات المجتمع ومشكلاته.	6	1.33	.658	%44	صغيرة
3	الربط بين أهداف التنمية والأهداف المجتمعية في كافة المجالات.	8	1.24	.436	%41	صغيرة
4	الإسهام في حل المشكلات الاجتماعية ومنها (الهجرة، المشكلة السكانية، الثأر، .....).	9	1.14	.359	%38	صغيرة
5	تنمية القيم المجتمعية الإيجابية لدى الطلبة الدارسين والحد من القيم السلبية المؤثرة على تطور المجتمع وتقدمه.	2	1.57	.507	%52	صغيرة
6	تقديم نمط تربوي موحد وشامل لكل أبناء المجتمع، ويُحد من الفروق الطبقية أيّاً كان	4	1.48	.680	%49	صغيرة

	نوعها.					
7	تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتنميتها بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي للجنسين.	1	1.62	.740	%54	صغيرة
8	ترسيخ مبدأ المشاركة المجتمعية في صنع القرارات بناءً على الثقة المتبادلة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.	6	1.33	.658	%44	صغيرة
9	إعداد الأخصائيين في الخدمة الاجتماعية وتهيئتهم للعمل في المؤسسات الحكومية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني.	4	1.48	.602	%49	صغيرة
10	تحقيق الحراك الاجتماعي السلمي بكافة أنواعه حقاً اجتماعياً في التعبير عن الرأي.	7	1.29	.644	%43	صغيرة
11	تقديم برامج مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة من أبناء المجتمع وفقاً للقوانين ذات العلاقة بهم.	2	1.57	.746	%52	صغيرة
12	إيجاد آليات للشراكة بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني لدعم وتطوير أداء التعليم وتحسين مخرجاته.	5	1.43	.746	%48	صغيرة
13	تقديم برامج تخصصية في محو الأمية بمفهومها الواسع (الأبجدية، الوظيفية، الثقافية، التقنية) لكل أفراد المجتمع.	8	1.24	.436	%41	صغيرة
14	تعزيز الشراكة الفاعلة بين مؤسسات التعليم الجامعي ومنظمات المجتمع المدني في سياق وطني واضح.	5	1.43	.507	%48	صغيرة
	الاجمـــــــــــــــالي		1.40	.424	%47	صغيرة

يتضح من الجدول السابق الآتي:

– أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية نحو التنمية الاجتماعية بوجه عام جاء بدرجة (صغيرة) على المستوى الاجمالي للفقرات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.40)، وانحراف معياري بلغ (0.424)، ووزن نسبي بلغ (47%)، لجميع الفقرات المحددة في المجال.

– كما تبين من الجدول السابق أن أعلى الفقرات في قيم المتوسطات الحسابية الفقرة رقم (7)، والفقرة رقم (5)، والفقرة رقم (11) حيث بلغ (1.62)، (1.57)، (1.57), وانحراف معياري بلغ (0.740)، (0.507)،(0.746) ووزن نسبي بلغ (54%)، (52%), (52%),على التوالي.

– كما تبين من الجدول السابق أن أدنى الفقرات في قيم المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (3)، والفقرة رقم (13)، والفقرة رقم (4) أيضاً، حيث بلغ ، (1.24)، (1.24)، (1.14), وانحراف معياري بلغ ، (0.436)، (0.436), (0.359), أيضاً، ووزن نسبي بلغ ، (41%)، (41%), (38%), على التوالي.

وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى أن واقع دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية إزاء التنمية الاجتماعية يشوبه الكثير من أوجه القصور مع وجود العديد من الاختلالات والاخفاقات التي جعلت التعليم الجامعي عاجزاً عن تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنموية المناطة به. كما أن التعليم الجامعي لم يشهد فلسفة معلنة وواضحة تنظم سير عملية التعليم وفق معطيات واحتياجات المجتمع مما أدى إلى صعوبة في تحقيق تنمية اجتماعية متكاملة. فضلاً عن أن المناهج التعلمية الحالية يغيب عنها إلى حد كبير القضايا المجتمعية ذات الصلة بالمطالب التنموية التي يتطلع إليها المجتمع اليمني حاضراً ومستقبلاً.

المجال الثاني: معرفة واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية الاقتصادية المستدامة:

لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (7) *المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية في مجال: دور التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية المستدامة*

م	الفقـــــــــرات	درجة التحقق من الواقع				
		الترتيب وفق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	تخطيط نظام تعليمي مجوّد يساعد على تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية الماهرة للتحول إلى الاقتصادي المعرفي.	5	1.19	.402	%40	صغيرة
2	تحديد متطلبات سوق العمل في القطاعين العام والخاص وفقاً لخصائص المهن وشروط ومعايير شغلها.	4	1.24	.436	%41	صغيرة
3	دراسة الاستثمار الأمثل للموارد المتوافرة في اليمن وتنميتها وإدارتها على أسس علمية متعارف عليها.	4	1.24	.625	%41	صغيرة
4	تحديد الاستراتيجيات الاقتصادية الأكثر جدوى في بناء اقتصاد وطني قوي.	5	1.19	.402	%40	صغيرة
5	ربط محتوى التخصصات العلمية والبرامج الأكاديمية بمتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.	2	1.33	.483	%44	صغيرة
6	إعداد وتأهيل كوادر بشرية وطنية لتلبية احتياجات سوق العمل ومتطلباته.	1	1.48	.512	%49	صغيرة
7	تنمية مهارات إدارة المشروعات الاستثمارية الصغيرة لدى الخريجين بناءً على شروط ومواصفات الجهات الممولة.	6	1.10	.301	%37	صغيرة
8	توجيه واستثمار الموارد الطبيعية المتاحة وترشيد إدارة رؤوس الأموال وبما يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكافة أشكاله.	6	1.10	.301	%37	صغيرة
9	تصميم برامج و أنشطة متنوعة تركز على الجوانب العملية والقيم التنظيمية تتناسب واحتياجات السوق وتلائم أصحاب العمل.	2	1.33	.483	%44	صغيرة
10	توجيه البحوث العلمية والتجارب المعملية في خدمة التنمية الاقتصادية ومواءمتها للوضع الاقتصادي العالمي.	5	1.19	.402	%40	صغيرة
11	إقامة المؤتمرات والندوات والورش العلمية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية من خلال دعوة الخبراء في مجال الاقتصاد والاستفادة من خبراتهم.	3	1.29	.463	%43	صغيرة
12	مراجعة التخصصات العلمية الحالية وتحديد التخصصات العلمية الجديدة والتي تتلاءم مع التقدم المعرفي والاقتصادي على المستوى الدولي.	2	1.33	.658	%44	صغيرة
13	التعاون مع قطاعات العمل المختلفة للقيام بالتعليم والتدريب والاستشارات ذات العلاقة للاستثمار في القدرات البشرية والتخفيف من حدة الفقر.	1	1.48	.680	%49	صغيرة
	الاجمـــــــــــــــالي		1.26	.37	%42	صغيرة

يتضح من الجدول السابق الآتي: – أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية نحو التنمية الاقتصادية المستدامة بوجه عام جاء بدرجة (صغيرة) على

مستوى الاجمالي للفقرات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.26)، وانحراف معياري بلغ (0.37)، ووزن نسبي بلغ (42%)، لجميع الفقرات المحددة في المجال.

– كما تبين من الجدول السابق أن أعلى قيم للمتوسطات الحسابية للفقرة رقم (6)، والفقرة رقم (13)، حيث بلغ (1.48)، (1.48)، وانحراف معياري بلغ (0.512)،(0.680)، ووزن نسبي بلغ (49%)،(49%), على التوالي.

– كما تبين من الجدول السابق أن أدنى الفقرات في قيم المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (7)، والفقرة رقم (8)، حيث بلغ (1.10)، (1.10), و انحراف معياري بلغ (0.301)، (0.301), ووزن نسبي بلغ (37%)، (37%), على التوالي.

يمثل هذا البعد أو المجال من أهم وأدق المجالات بوصف أن وجود التعليم الجامعي بالأساس لأجل التنمية الاقتصادية وتحسين الوضع التنموي المرتكز على الاقتصاد والذي يمثل حجر الزاوية في تقدم الدول. والنتيجة آنفة الذكر تكشف عن واقع مرير يعاني منه الاقتصاد الوطني الذي يشهد تدهوراً ملحوظاً يوماً بعد يوم بفعل عدة أسباب أهمها التعليم الجامعي الذي تتصل وبشكل كبير عن دوره في ردف الاقتصاد الوطني بالكفاءات الوطنية الماهرة.

وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى أن التوسع الكمي في التعليم الجامعي قد أثر سلباً على نوعية مخرجات التعليم الغير موائمة لسوق العمل ومتطلباته، حيث أن التعليم في اليمن لم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية الاقتصادية، كما أن التعليم الجامعي في اليمن ما زال قائم على استخدام الأساليب التقليدية والنظرية دون النظر إلى الأساليب العملية والتطبيقية.

كما أننا بالنظر إلى مناهج التعليم الجامعي نجد أنها بعيدة كل البعد عن ثروات وموارد البلد حيث يكتفى بالمناهج بذكر خلفية تاريخية دون الأخذ بجدية على إيجاد أُطر فلسفية في التعليم الجامعي تحتوي أهمية أدراج التطبيق العملي وتدريب الموارد البشرية على استحداث مخرجات تعليمية اقتصادية ناجحة هدفها رفع مستوى الوضع المعيشي الراهن وتنمية المجتمع، كما أن ضعف التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي كان سبباً رئيسياً لتباطئ النمو الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى التقليل من فرص العمل وإلى البطالة، حيث أن مخرجات التعليم الجامعي لا تزيد الا سوءاً ولا تساعد في تحقيق التعليم التحليلي, والنقدي, والابتكاري, والابداعي, حتى يتسنى تغيير الأسلوب القائم على التلقين والتقليد من أجل إحداث تعليم فعّال يلبي احتياجات سوق العمل. وهذا ما أكدته العديد من نتائج أوراق العمل المقدمة لورش وندوات علمية والتي ناقشت بشكل معلن إشكالية الفجوة بين التعليم الجامعي وسوق العمل من جهة، وبينه وبين متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى والتي لا تزال هذه الإشكالية قائمة حتى يتم إعادة هندسة التخصصات العلمية والبرامج الاكاديمية والخطط الدراسية ومقرراتها بناء على مرتكزات الاقتصاد المعرفي.

المجال الثالث: دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية البيئية المستدامة:

لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية البيئية المستدامة فقد استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (8) *يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية في مجال: دور التعليم الجامعي في التنمية البيئية المستدامة*

م	الفقرات	درجة التحقق من الواقع				
		الرتبة وفق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	**مراجعة وتطوير التشريعات ذات العلاقة بتنظيم الدور المناط بالتعليم الجامعي تجاه التنمية البيئية.**	3	**1.24**	**.436**	**%41**	**صغيرة**

2	تعزيز الابتكار لإيجاد طرق لاستثمار الموارد الطبيعية البيئية وحماية التنوع البيولوجي والحد من استنزافها ومراعاة حقوق الاجيال القادمة.	6	1.10	.301	%37	صغيرة
3	تنمية مهارات إدارة الازمات البيئية والتنبؤ بالكوارث الطبيعية بصورة مستدامة	6	1.10	.301	%37	صغيرة
4	توعية الطلبة وارشادهم حيال مشاركتهم الفاعلة المفترضة في الحفاظ على البيئة وحمايتها.	1	1.52	.680	%51	صغيرة
5	تحقيق مفهوم البيئة الرشيدة من خلال إدراج سياسات التنمية البيئية المستدامة في التعليم.	4	1.19	.602	%40	صغيرة
6	تصميم برامج هادفة ومتنوعة تسعى إلى التقليل من التدهور البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية.	3	1.24	.625	%41	صغيرة
7	غرس ثقافة ضرورة المحميات الطبيعية للحفاظ على البيئة وثرواتها الحيوانية.	2	1.29	.644	%43	صغيرة
8	دعم التنمية الزراعية والريفية والتي تقلل من آثار التلوث البيئي في المجتمع.	2	1.29	.644	%43	صغيرة
9	تعزيز ثقافة الحد من مخاطر الاسلحة البيولوجية والنووية والدمار الشامل وأثره على البيئة.	4	1.19	.402	%40	صغيرة
10	غرس ثقافة ترشيد استهلاك وحماية الموارد الطبيعية كتوفير مياه شرب نقية وحماية الأحياء البحرية بشكل مستدام.	5	1.14	.359	%38	صغيرة
11	اقامة الندوات التوعوية الرامية إلى تغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة إلى انماط ايجابية.	5	1.14	.359	%38	صغيرة
12	تقديم تصورات مقترحة ومشاريع ابتكارية تدعم فكرة إنشاء مراكز لمراقبة التلوث البيئي.	7	1.00	.000	%33	صغيرة
13	صياغة معايير وشروط لضمان تدفق وتشجيع الاستثمار البيئي السليم.	3	1.24	.436	%41	صغيره
	الاجمـــــــــــــــالي		1.20	.34	%40	صغيرة

يتضح من الجدول السابق الآتي:

– أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية نحو التنمية البيئية المستدامة بوجه عام جاء بدرجة صغيرة على مستوى الاجمالي للفقرات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.20)، وانحراف معياري بلغ (0.34)، ووزن نسبي بلغ (40%)، لجميع الفقرات المحددة في المجال.

– كما تبين من الجدول السابق أن أعلى قيم للمتوسطات الحسابية للفقرة رقم (4) والذي حصلت على الرتبة الأولى، وحصلتا الفقرة رقم(7), والفقرة رقم(8) على الرتبة الثانية, حيث بلغ المتوسط الحسابي(1.52)، (1.29), (1.29), وانحراف معياري بلغ(0.680)،(0.644), (0.644), ووزن نسبي (51%)،(43%), (43%), على التوالي.

– وأدنى قيم للمتوسطات الحسابية للفقرات رقم (2)، والفقرة (3)، والفقرة (12) حيث بلغ (1.10، 1.10)، (1.00) وانحراف معياري بلغ(0.301) , (0.301), (000.0), ووزن نسبي بلغ (37%), (37%) ,(33%)على التوالي.

وبما أن خماسية التنمية المستدامة والتي تشمل في إحداها البيئة بوصفها المصدر الرئيسي لكل ما يتعلق بمتطلبات الحياة للإنسان المستهدف للتنمية إجمالاً، بل أن أهداف التنمية المستدامة والتي تحددت بسبعة عشر هدفاً

ترتكز في معظمها على محاور البيئة بكل مكوناتها، وبالتالي يلعب التعليم الجامعي دوراً بارزاً مفترضاً إزاء على المجال لما يحقق التنمية المستدامة.

غير أن ضعف دور التعليم الجامعي في وضع آليات فعّاله لتنسيق وتطوير الأنشطة المتعلقة بالبيئية، كما أن سياسات الجامعات اليمنية لم تتخذ الأُطر القانونية والتشريعية المتعلقة بحماية البيئة وموائمتها للتعليم الجامعي وفقاً للتغيرات العالمية، فضلاً عن القصور في ايجاد الخطط والبرامج التي تعزز من التقييم البيئي السليم إضافةً إلى أن الكليات بجميع تخصصاتها لم تتضمن مقررات للمدخل البيئي كتخصص له أهميته البالغة في نشر الوعي البيئي الصحيح، افرزت تلك النتائج من وجهة نظر عينة البحث والتي أكدتها نتائج الدراسة التحليلية الوثائقية كما ورد في الفصل الثالث من فصول البحث الحالي.

وتعزي الباحثة تلك النتيجة التي لم تكن مفاجئة، وانما منطقية تحاكي طبيعة وواقع دور التعليم الجامعي اليمني تجاه قضايا تنمية البيئة من منظور مستدام ووفقاً لمؤشرات اصطلحت عليها منظمات دولية، حيث كشفت تلك النتيجة عن عمق الهوة بين الممارسات التعليمية ومتطلبات التنمية البيئية.

المجال الرابع: دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية التكنولوجية المستدامة:

لمعرفة واقع دور التعليم الجامعي نحو التنمية التكنولوجية المستدامة فقد استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

م	الفقـــــــــرات	درجة التحقق من الواقع				
		الترتيب وفق المتوسط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدلالة اللفظية
1	**وضع خطة شاملة للتنمية التكنولوجية في كل المجالات تهدف إلى مسايرة التقدم التكنولوجي في جوانب المعرفة التكنولوجية المختلفة.**	4	**1.24**	**.436**	**%41**	صغيرة
2	**توظيف الحواسيب والبرمجيات والأجهزة والتقنيات في تحسين عمليتيّ التعليم والتعلم وتحقيق مخرجاتها.**	1	**1.48**	**.512**	**%49**	صغيرة
3	**تصميم وبناء المكتبات الرقمية التي تساعد على استثمار بنك المعلومات من خلال استخدام شبكات الانترنت.**	3	**1.29**	**.463**	**%43**	صغيرة
4	**عقد دورات تخصصية في مجالات تطبيقات نظم المعلومات وإدارة قواعد البيانات داخل الجامعات .**	2	**1.38**	**.498**	**%46**	صغيرة
5	**ابتكار برامج تكنولوجية تلاءم التخصصات العلمية، وتساعد على التصميم والكتابة.**	6	**1.14**	**.359**	**%38**	صغيرة
6	**استخدام التعليم الالكتروني المتنوع كبرمجيات الأقراص المرنة والحاسب الآلي والمعتمد على الانترنت.**	4	**1.24**	**.436**	**%41**	صغيرة
7	**تصميم أنظمة الكترونية تسهل التواصل بين الجامعة والمؤسسات الأخرى على المستوى الوطني والدولي.**	7	**1.10**	**.301**	**%37**	صغيرة
8	**تنمية التفكير الناقد والإبداعي لدى الطلبة الدارسين في استخدام التقنيات الحديثة.**	5	**1.19**	**.402**	**%40**	صغيرة
9	**تطوير المقررات الدراسية وتحويل الكتب التعليمية إلى كتب إلكترونية مدمجة بالوسائط المتعددة.**	7	**1.10**	**.301**	**%37**	صغيرة

10	إنشاء مراكز متخصصة للتعلم عن بعد والحصول على المعلومات المتصلة بالتعلم من أجل التنمية.	6	1.14	.359	%38	صغيرة
11	تصميم بيئة تعلم افتراضية على البوابة الالكترونية المشرفة على نظم التعليم الجامعي .	6	1.14	.359	%38	صغيرة
الاجمـــــــــــــالي			1.22	.21	%41	صغيرة

جدول (9) *يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية في مجال: دور التعليم الجامعي في التنمية التكنولوجية* ***المستدامة***

يتضح من الجدول السابق الآتي:

– أن دور التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية نحو التنمية التكنولوجية المستدامة بوجه عام جاء بدرجة (صغيرة) على مستوى الاجمالي للفقرات، وبمتوسط حسابي عام بلغ (1.22)، وانحراف معياري بلغ (0.21)، ووزن نسبي بلغ (41%)، لجميع الفقرات المحددة في المجال.

– كما تبين من الجدول السابق أن أعلى قيم المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (2)، والفقرة رقم (4)، حيث بلغ (1.48)، (1.38)، وانحراف معياري بلغ (0.512)، (0.498)، ووزن نسبي (49%),(46%) على التوالي.

– كما تبين من الجدول السابق أن أدنى قيم المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (7) والفقرة (9)، حيث بلغ (1.10)، (1.10)، وانحراف معياري بلغ (0.301)، (0.301), ووزن نسبي بلغ (37%), (37%), على التوالي.

وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى أن التعليم الجامعي لم يمتلك منهجية واضحة ومحددة للبحث والتطوير في هذا المجال، حيث أن هناك قصور في امكانات أعضاء هيئة التدريس في المجال التكنولوجي، إضافةً إلى ضعف البنية التحتية من تجهيزات وقاعات وشبكات نت وغيرها مما يلزم في إحداث تنمية تقنية تكنولوجية، كما أن القيادات الجامعية للأسف الشديد تحدد في الورش العملية لها فتح أقسام جديدة خاص بالتكنولوجيا دون النظر بالمقابل إلى وضع ميزانية خاصة ومستقلة لتحقيق الأهداف التقنية مما يؤثر سلباً على مخرجات التعليم في هذا المجال بالإضافة إلى أننا نلحظ في وقتنا الراهن شكوى الكثير من الطلبة ممن التحقوا في هذا القسم لقلة توفر الإمكانات المتاحة لتحقيق الأهداف التقنية والتكنولوجية.

إضافة إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي اليمني ما تزال نمطية وتقليدية تدار عملياتها بطريقة قديمة بعيدة عن الرقمنة والأتمته، والأهم من ذلك هو تفشي ظاهرة أمية التعليم الالكتروني في أوساط الأكاديميين، مما جعل المقرر الدراسي التقليدي هو المسيطر على الساحة التعليمية حتى اللحظة، مما زاد من تغييب دور التعليم الجامعي في مضمار العلوم التقنية والتكنولوجية بشكل ملحوظ.

الاستنتاجات – التوصيات – المقترحات

أولاً – الاستنتاجات:

تمثلت أهم الاستنتاجات بما يلي:

1–أظهرت الدراسة النظرية من خلال مسح الأدبيات ذات العلاقة بالتعليم الجامعي، أنه يمثل جوهر العملية الأكاديمية لتحقيق رؤية ورسالة وغايات الجامعات التي وجدت من أجلها، فضلاً عن قدرتها على التكيف مع التغيرات المحيطة ومواكبة التطورات المتسارعة بكل كفاءة واقتدار.

2–أن مؤسسات التعليم الجامعي اليمني، قد مرت بعدة إرهاصات في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم؛ مما يستدعي إعادة النظر في هذه المرحلة لما لها من أهمية قصوى؛ كونها تمثل مخرجات التعليم الجامعي للسوق المحلي والعربي والدولي، ولا يمكن ذلك أن يتحقق إلا من خلال تبني التفكير والتخطيط والتنفيذ الاستراتيجي وفقاً للمنهجية العلمية المتعارف عليها.

3–أظهرت نتائج تحليل الادب النظري، والدراسة التحليلية، والميدانية أن للتعليم الجامعي دور بارز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق الرقي والتقدم للمجتمعات.

4–كما أظهرت نتائج الدراسة النظرية والتحليلية والميدانية أن هناك علاقة وطيدة ثنائية متصلة ومرتبطة بين التعليم الجامعي والتنمية المستدامة ولا يمكن ان تتم التنمية

المستدامة وتتحقق أهدافها مالم يكون التعليم الجامعي الوسيط الابرز والاقوى والاجدر لذلك.

ثانياً – التوصيات:

وبالتالي فأن البحث الحالي يوصي بالآتي:

1. على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع مؤسسات التعليم الجامعي إعادة النظر في السياسات المتعلقة **بالتنمية البيئية المستدامة** بوصف أن البيئة تمثل المصدر الرئيس للموارد الطبيعية والبشرية والمادية وهي من تحرك عجلة التنمية إن تم استثمارها وتوجيهها من خلال وسائط متعددة أهمها التعليم الجامعي.
2. على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالشراكة مع مؤسسات التعليم الجامعي إعداد مشروع يتضمن محو امية التعليم الالكتروني، والتحول إلى الجامعة الرقمية كمؤشرات **للتنمية التكنولوجية المستدامة** والتي اصبحت ضرورة ملحة دولياً.
3. على القيادة السياسية والتربوية في اليمن إعادة النظر في السياسات التعليمية، ومناهجها التعليمية، وبرامجها الاكاديمية والتي تتمحور حول **التنمية الاقتصادية المستدامة** المرتكزة على اساس الاقتصاد المعرفي.
4. على مؤسسات التعليم الجامعي تعميق الشراكة الفاعلة بينها والمجتمع المحلي وبما يحقق **تنمية اجتماعية مستدامة** بوصف ان الجامعات وجدت من أجل المجتمعات لا العكس.

ثالثاً– المقترحات:

في ضوء نتائج البحث وتوصياته؛ وسداً للفجوة المعرفية للبحث الحالي، واستكمالاً لفكرته الحاضرة والمستقبلية، تقترح الباحثة إجراء الدراسات العلمية الآتية:

1. خطة استراتيجية مقترحة لتطوير دور التعليم الجامعي اليمني في ضوء أهداف التنمية المستدامة.
2. رؤية مستقبلية لموائمة مخرجات التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل.
3. تصور مقترح للشراكة بين مؤسسات التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية ومؤسسات الانتاج لتحقيق التنمية الاقتصادية.
4. واقع التنمية الاجتماعية والبيئية لدى طلبة التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية: دراسة تقويمية.

الرؤية المستقبلية

أن التعليم الجامعي في اليمن رغم الجهود المبذولة لتطويره إلا أنه يتسم بالضعف إزاء دوره المناط به, وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الدراسات والبحوث التي أجريت وأوضحت المشكلات والمعوقات فيها تجاه التعليم الجامعي الا أنه ما زال يعاني من قصور والذي يظهر في دوره المتسم حالياً بالإضافة الى الاسباب والتغيرات التي أدت الى ضعف جودة دوره في العملية التعليمية وإحداث تنمية تجاه أفراد مجتمعه

أن طبيعة العصر ومتغيراته حتمت على التعليم الجامعي اعتماد التنمية المستدامة في كل المجالات, حيث يشكل التعليم الجامعي أحد الاوجه الحيوية لإحداث التنمية كونه يمثل حافزاً هائلاً لتنمية البلدان فهو يساعد على اكتشاف القدرات الذاتية وبفضل التعليم تزداد قدرة الأفراد على التمتع بأنماط عيش سليمة.

كما يجب ربط أهداف خطط التعليم بخطط التنمية وجعلها في مسار واحد يحقق الكثير من النجاحات الباهرة في تنمية البلاد ورفع كفاءتها في شتى المجالات, فتطوير الأهداف التعليمية لا سيما أهداف التعليم الجامعي في ضوء التطورات العالمية احدثت تكامل في التنمية وتغيرات جوهرية للمجتمع فمنافع ذلك عائدة الى التعليم الجامعي وإلى القيادات الجامعية وصانعي القرار فيها.

كما أن العمل على إيجاد علاقة قوية بين التعليم الجامعي والتنمية يؤدي بدوره إلى تحقيق التكامل بينها حيث أن التطابق والتوافق بين أهداف التعليم الجامعي ومتطلبات التنمية المستدامة يحقق ذلك قدراً أكبر من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، مما يحتم الأمر التوسع في الجامعات وايجاد آليات تتلاءم مع تغير وتطور عملية التنمية المستدامة في شتى المجالات ومن ثم بناء مجتمع له اتجاهاته الإنمائية المستمرة تجاه بيئته ووطنه.

المراجع:

1- إبراهيم, محمد,(2001), احتياجات التنمية في التعليم العالي: دراسة وصفية تحليلية لقدرة التعليم العالي على تلبية احتياجات سوق العمل والطلب الاجتماعي, **مجلة العلوم التربوي والدراسات الاسلامية**, جامعة الملك سعود, المملكة العربية السعودية.

2- أبو زنط، ماجدة أحمد وغنيم، عثمان محمد(2006)، التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، **مجلة المنارة**، المجلد **(12)**، العدد**(1)**, عمان, الأردن.

3- آدم, عصام,(2006), **التخطيط التربوي والتنمية البشرية**, دار الكتاب الجامعي, العين, مصر.

4- باتر محمد علي, (2003)، العالم ليس للبيع : **مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

5- بـاورد, نعـيم سـليمان, (2005), **متطلبـات التنميـة المسـتدامة والمتكاملـة مـن المؤشـرات الإحصـائية**, الجامعـة الإسلامية, غزه, فاسطين.

6- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، (2002) جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب . 4 أيلول 2002، نيويورك، ص. 10-15.

7- الحـاج, نجـوى,(2016), **اسـتراتيجية مقترحـة لإنتـاج المعرفـة فـي جامعـة صـنعاء فـي ضـوء احتياجـات التنميـة المستدامة في اليمن(كلية التربية انموذجاً)**, اطروحة دكتوراه, صنعاء, اليمن.

8- الحبال, غالية,(2003), **التنمية المستدامة, دبلوم في الهندسة البيئية**, دمشق, سوريا.

9- الحبيب, فهد,(2005), **مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية استراتيجية مقترحة**, جامعة المملكة العربية السعودية, المملكة العربية السعودية.

10- الحوت, محمد صبري, وشاذلي, ناهد عدلي,(2007), **التعليم والتنمية**, مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة , مصر.

11- دوجلاس, موسيس,(2000), **مبادئ التنمية المستدامة**, ترجمة بهاء شاهين, الدار الدولية للاستثمارات الثقافية, مصر.

12- الدوش, علي عبده محمد.(2003). **علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن.** رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة عدن , اليمن.

13- الزنفلي, أحمد محمود,(2012), **التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي ودوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة** , مكتبة الانجلو المصرية, القاهرة, مصر .

14- زيتون, محيا,(2013), **التجارة بالتعليم في الوطن العربي**, الاشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية, مركز دراسات الوحدة العربية للطباعة والنشر , بيروت, لبنان.

15- السعيد, نظال,(2012), **التنمية المستدامة نحو مجتمع أفضل**, د.ط, د.ن, العراق.

16- سلامة, عال عبد الفتاح,(2001), التكنولوجيا الإدارية واستخداماتها في مؤسسات التعليم العالي, الحلقة الدراسية الوطنية لكبار المسؤولين عن إدارة وتخطيط التعليم العالي, المنعقد في الفترة من 4-8 أغسطس, **المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة**, طرابلس.

17- السنبل, عبد العزيز,(2001), **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة**, أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, المملكة العربية السعودية.

18- الشخيبي, علي السيد,(2014), **واقع الجامعات المصرية في عالم متغير**" دراسة حالة" أحوال مصرية, العدد**54**, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, مصر.

19- شرف الدين, علي يحيى,(2008), **فعالية أداء عمداء الكليات في الجامعات اليمنية**, دار الكتب اليمنية, صنعاء, اليمن.

20- الصوفي, محمد,(2013), التعليم العالي والبحث العلمي, ص10,:-http/www.yemen nic.info/contents/education/studies/12.pdf.

21- عاشور، محمد (2014م) العلاقة بين التعليم والتنمية الشاملة. **مقالة من جريدة الرأي**, على الرابط http://www.alrai.com/article/683259.html

22- عامر, نعمان,(2013), التنمية المستدامة في المخلفات الانشائية في الجمهورية اليمنية(أمانة العاصمة انموذجاً), **مجلة الباحث الجامعي**, العدد**29**-يناير-مارس, جامعة إب, الجمهورية اليمنية.

23- عبد القادر, محمد,(1999), **مفهوم التنمية الاقتصادية**, الأهرام, القاهرة, مصر.

24- عبود, يحيى,(2010), بيئة الأحياء الفقيرة في أمانة العاصمة صنعاء, **مجلة الملكة أروى**, العدد الخامس, صنعاء, اليمن.

25- العبيدي, سيلان,(2003), **تفعيل دور الجامعات اليمنية في تحقيق الأهداف النوعية**, المركز الوطني للمعلومات, صنعاء, اليمن.

26- عكاشة, شادي,(2016), دور الجامعة في تحقيق الاستدامة المجتمعية, **رسالة ماجستير**, جامعة القاهرة , مصر.

27- العليان, عبدالله, (2009), **ما المساق/ اقتصاديات التعليم**., مصر.

28- القربي, أبو بكر عبدالله,(2000), التعليم العالي الحكومي في اليمن...الى اين, **مؤتمر التعليم العالي الأهلي المنعقد في الفترة 30مايو – 1يونيو**, جامعة الملكة أروى, اليمن.

29- القطب, سمير,(2009), فلسفة التميز في التعليم الجامعي نحو جامعة متميزة, سلسلة اشراقات تربوية, **المركز العربي للتعليم والتنمية**, هبة النيل العربية للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر.

30- كريم, زرمان,(2010), التنمية المستدامة في الجزائر, **مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية**, العدد**7**, جامعة محمد خيضرة, بسكره, الجزائر.

31- اللوزي, موسى,(2002), **التنمية الإدارية**, دار وائل للطباعة والنشر, عمان, الاردن.

32- محمد, عبدالله, وآخرون,(2015),التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد, **مجلة ديالي**, جامعة ديالي.

33- محمد, وعمر, سديره,(2008), الاستثمار الأجنبي كاستراتيجية للتنمية المستدامة – حالة الجزائر – **بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة** , جامعة سطيف, الجزائر.

34- مدكور, علي,(2009), دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاديات التعليم العالي, مجلة العلوم التربوية, **المؤتمر الدولي السابع**, التعليم في قطاع الالفية الثالثة– الجودة– الاتاحة– التعليم مدى الحياة.

35- مرشد, سمير,(2000), مستقبل الشباب السعودي بين الجامعات والتوظيف, **مجلة اتحاد الجامعات العربية**, المملكة العربية السعودية.

36- معروف, هوشيار,(2005), **دراسات في التنمية المستدامة**, دار الصفاء للنشر, جامعة البلقاء التطبيقية للنشر, عمان, الأردن.

37- المنظمة العربية للتنمية الإدارية,(2008), مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي, **المؤتمر العربي الاول استشراف مستقبل التعليم**, شرم الشيخ, مصر.

38- منير, نوري و نعيمة ,بارك.(2008). جودة التعليم العالي وأهميتها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي. **مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة**. العدد **2**, المجلد **1**. يناير – يونيو 2008. ص 150 – 167 مركز التطوير الجامعي. جامعة صنعاء. صنعاء, اليمن.

39- **المؤتمر العلمي الأول للتطوير الاكاديمي وضمان الجودة**,(2018), التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة والاعتماد, جامعة صنعاء, اليمن.

40- ناجي, أحمد عبد الفتاح,(2015),**التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة(نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر)**,الاسكندرية, مصر.

41- ناصر, مراد,(2010), التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر, **مجلة التواصل**, الجزائرالهيتي, سهير إبراهيم,(2014), **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, لبنان.

42- الهيتي, صبر,(2013),**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**, ط1, دار المناهج للنشر والتوزيع, الأردن.

43- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي,(2007), **الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2006– 2010**, صنعاء, اليمن.

المراجع الاجنبية:

1. Bruxelles،(2004) "**Economic du developpement durable**" Burgnmeir Beat Paris، Debock، p.72
2. -lang T. F.. (2015). **Campus sustainability initiatives& performance**: dot ey correlate? International Journal of Sustainability in Higher Education، 16(4 15-22.
3. Seuil(2003) **Eco-Economic**، une autre Economie est Brown Lester Russel Paris
4. Waas، T.، Hugé، J.، Ceulemans، K.، Lambrechts، W.،Vandenabeele، J.، Lozano، R. -،
5. Zenelaj، Engjellushe (2013) : **Education for sustainable development، European**، journal of sustainable development، 3(4) 227-232.